التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **يوليو 2024**

المؤشر الخليجي يتحدى تباطؤ الأسواق الناشئة مسجلاً أكبر مكاسب شهرية هذا العام...

شهدت البورصات الخليجية مكاسب واسعة النطاق في يوليو 2024 بدعم من الأرباح القوية التي أعلنت عنها الشركات، وهو الأمر الذي حدد وتيرة الأداء المالي للفترة المتبقية من موسم اعلانات أرباح الربع الثاني من العام 2024 في المنطقة. وسجلت جميع الأسواق الخليجية تقريباً مكاسب خلال الشهر، باستثناء انخفاضات هامشية في البحرين وعمان، مما يعكس المعنويات الإيجابية للمستثمرين تجاه المنطقة. وكشفت التقارير الأولية عن إعلانات أرباح قطاع البنوك عن انخفاض قيمة مخصصات خسائر الائتمان خلال الربع الثاني من العام 2024 مما ساهم في دعم إيرادات البنوك الخليجية على الرغم من عدم تسجيل صافي الدخل من الفوائد لنمو يذكر وذلك على خلفية ارتفاع تكلفة التمويل.

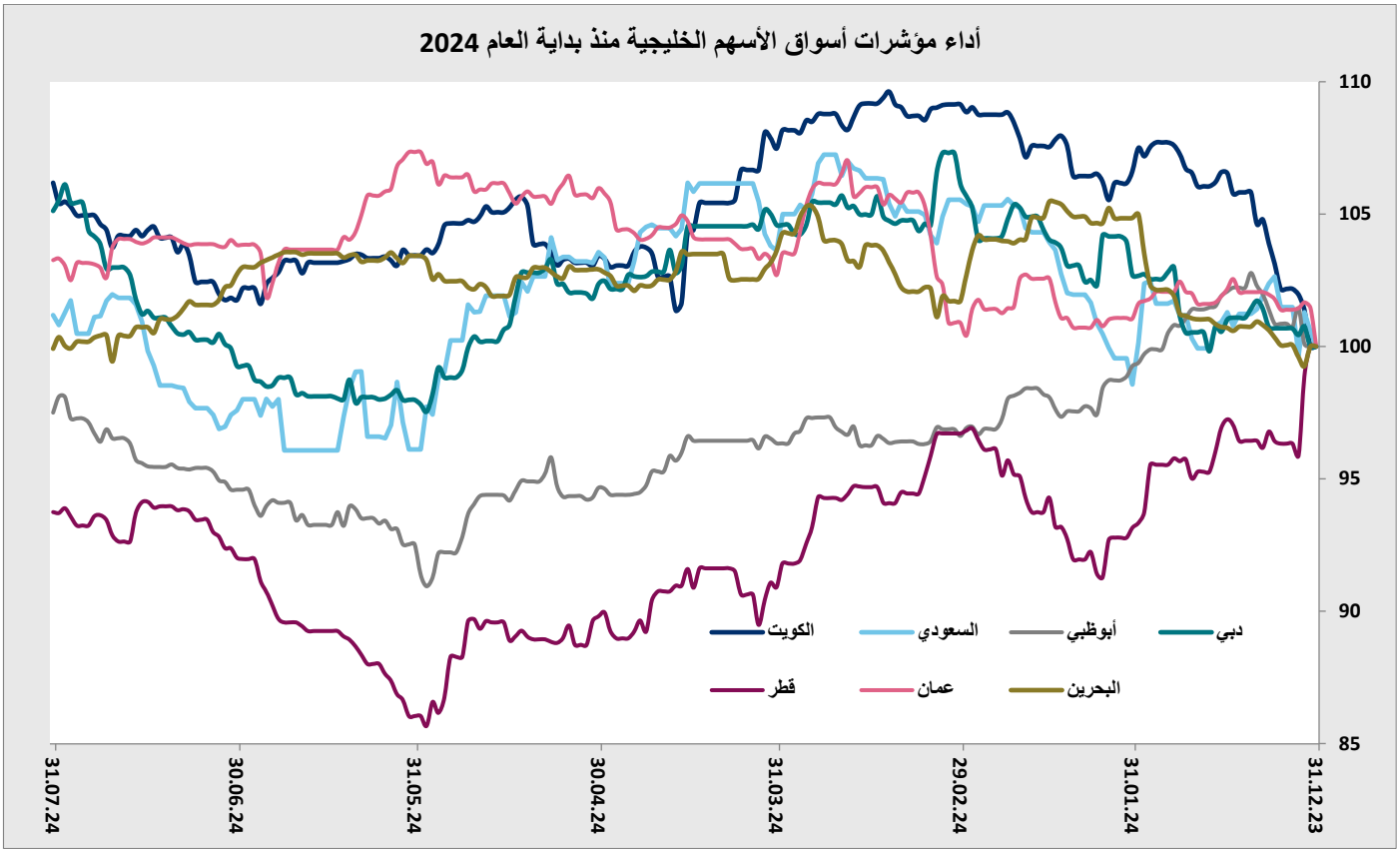

المصدر : بحوث كامكو إنفست

وارتفع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي للشهر الثاني على التوالي في يوليو 2024 وأنهى تداولات الشهر بنمو بلغت نسبته 4.4 في المائة، مسجلاً بذلك أكبر معدل نمو شهري هذا العام. كما ساهمت هذه المكاسب في تقليص نسبة التراجع المسجل منذ بداية العام الحالي، والذي وصل إلى 1.6 في المائة بنهاية يوليو 2024. وفيما يتعلق بأداء كل سوق على حدة، سجلت دبي أعلى معدل نمو شهري في المنطقة خلال الشهر بنسبة 5.9 في المائة، تليها الكويت ثم السعودية بمكاسب بلغت نسبتها 4.4 في المائة و3.7 في المائة، على التوالي. وأدت تلك المكاسب الشهرية الجيدة في تعزيز أداء الكويت وساعدتها في استعادة مركز الصدارة في المنطقة من حيث الأداء منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، ليصل معدل النمو إلى 6.2 في المائة بنهاية يوليو 2024 تليها دبي وعمان بنمو بلغت نسبته 5.1 في المائة و3.3 في المائة، على التوالي، فيما استمرت قطر في تسجيل أكبر انخفاض بنسبة 6.2 في المائة.

أما على صعيد الأداء القطاعي، فقد كان إيجابياً بصفة عامة. وجاء مؤشر قطاع العقارات في الصدارة بتسجيله نمواً ثنائي الرقم بنسبة 8.1في المائة على خلفية النمو القوي الذي سجلته عدد من الأسهم الكبرى المدرجة ضمن مؤشر القطاع، بما في ذلك شركة الدار العقارية وشركة دار الأركان للتطوير العقاري والشركة العقارية السعودية. تبعه مؤشر قطاع المرافق العامة، بتسجيله مكاسب بنسبة 7.7 في المائة، ثم كلا من مؤشري قطاع السلع الرأسمالية وقطاع البنوك بمكاسب شهرية بلغت نسبتها 5.9 في المائة و4.3 في المائة، على التوالي.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	7,899.5	4.7%	5.6%	137.6	3.0	13.6	1.0	3.0%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	5,938.4	3.1%	8.2%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	6,068.6	2.6%	9.0%					
الكويت - مؤشر السوق العام	7,239.4	4.4%	6.2%					
السعودية	12,109.5	3.7%	1.2%	2,701.4	38.7	21.0	2.4	3.5%
أبوظبي	9,339.0	3.1%	(2.5%)	752.5	7.0	18.7	2.7	2.1%
دبي	4,268.1	5.9%	5.1%	194.8	2.5	8.3	1.3	5.6%
قطر	10,154.1	1.9%	(6.2%)	161.2	2.3	11.4	1.4	4.9%
البحرين	1,969.9	(2.7%)	(0.1%)	93.0	0.1	7.6	0.6	8.5%
عمان	4,661.6	(0.5%)	3.3%	23.6	0.4	11.8	0.9	5.4%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,064.2	54.0	17.8	2.1	3.5%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

وبالنسبة لأداء أسواق الأسهم العالمية فقد كان متبايناً مما أدى إلى نمو هامشي لمؤشر مورجان ستانلي العالمي بمكسب بلغت نسبتها 1.7 في المائة خلال يوليو 2024. ومن حيث الأداء الإقليمي، سجل مؤشر S&P 500 في الولايات المتحدة نموًا بنسبة 1.1 في المائة بعد تسجيل أكبر مكاسب يومية بنسبة 1.58 في المائة منذ فبراير 2024 في آخر جلسة تداول من الشهر بقيادة المكاسب اليومية المسجلة للأسهم السبعة الكبيرة بنسبة 3.5 في المائة. فيما سجلت الأسواق الأوروبية أداءً إيجابيًا على نطاق واسع مسجلة مكاسب شهرية بأكثر من 1.3 في المائة. وكان مؤشر الأسواق الناشئة مستقراً خلال الشهر، بدعم من المكاسب القوية في آخر جلسة تداول ويرجع ذلك أساسًا إلى اليقين المتزايد بخفض أسعار الفائدة في اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في سبتمبر 2024.

الكويت

عادت بورصة الكويت مرة أخرى لتسجيل مكاسب، حيث شهدت جميع المؤشرات القياسية الأربعة مكاسب في يوليو 2024. وكانت المكاسب أكثر وضوحاً على صعيد الأسهم ذات رؤوس الأموال الكبيرة، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 4.7 في المائة لينهي تداولات الشهر عند مستوى 7,899.5 نقطة. وشهد مؤشر السوق الرئيسي 50 نمواً شهرياً بمعدل أقل قليلاً بنسبة 3.1 في المائة، بينما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 2.6 في المائة. وسجل مؤشر السوق العام نمواً بنسبة 4.4 في المائة على أساس شهري، في حين بلغت مكاسبه منذ بداية العام حتى تاريخه 6.2 في المائة. أما من حيث الأداء منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، نلحظ تفوق مؤشر السوق الرئيسي بتسجيله لمكاسب بنسبة 9.0 في المائة، في حين وصلت مكاسب مؤشر السوق الرئيسي 50 إلى 8.2 في المائة، وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 5.6 في المائة.

ومن حيث الأداء الشهري لقطاعات السوق المختلفة، جاء مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية في الصدارة بنهاية يوليو 2024، مسجلاً مكاسب ثنائية الرقم بنسبة 19.2 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الخدمات الاستهلاكية وقطاع الرعاية الصحية، بنمو بلغت نسبته 10.0 في المائة و6.0 في المائة، على التوالي. أما على صعيد القطاعات المتراجعة، شهد مؤشر قطاع التأمين أكبر انخفاض

بنسبة 5.8 في المائة، تبعه مؤشر قطاع المواد الأساسية بخسائر شهرية بلغت نسبتها 0.7 في المائة. وجاء سهم شركة ميزان القابضة في صدارة الشركات التي سجلت مكاسب ضمن قطاع السلع الاستهلاكية بصفة رئيسية، إذ سجل السهم نمواً بنسبة 20.9 في المائة. وعلى مستوى مؤشر الخدمات الاستهلاكية، سجلت 8 من أصل 13 سهماً مدرجة ضمن مؤشر القطاع مكاسب. وسجل سهم شركة السينما الكويتية الوطنية وشركة أولاد علي الغانم للسيارات مكاسب بنسبة 7.4 في المائة و4.9 في المائة، على التوالي. وسجلت مؤشرات القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل البنوك والاتصالات مكاسب بنسبة 5.4 في المائة و0.9 في المائة، على التوالي. وفي قطاع التأمين، تراجع سعر سهم مجموعة الخليج للتأمين وشركة الأهلية للتأمين بنسبة 11.9 في المائة و2.8 في المائة، على التوالي.

وعلى صعيد الأداء الشهري للأسهم، جاء سهم بيت الاستثمار الخليجي في الصدارة، بتسجيله لمكاسب بنسبة 40.8 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية وشركة ميزان القابضة بنسبة 21.0 في المائة و20.9 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد الأسهم المتراجعة، جاء سهم شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية في الصدارة بتراجعه بنسبة 27.7 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - كميفك وشركة حيات للاتصالات، بانخفاضهما بنسبة 16.8 في المائة و12.8 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد أنشطة التداول، ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 15.4 في المائة على أساس شهري ليصل إلى 3.7 مليار سهم مقابل 3.2 مليار سهم تم تداولها الشهر السابق، كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 9.0 في المائة لتصل إلى 913.7 مليون دينار كويتي مقابل 838.5 مليون دينار كويتي في يونيو 2024.

وفي تطور هام على صعيد قطاع البنوك في الكويت، اقترح بنك الخليج وبنك بوبيان خطة لدراسة الاندماج فيما بينهما ووافق مجلس إدارة البنكين على المقترح. وكان بنك الخليج قد أعلن مؤخراً عن عزمه التحول إلى بنك إسلامي ويعمل على دراسة جدوى بهذا الخصوص. وسيؤدي الاندماج، في حال الموافقة عليه، إلى زيادة مساحة الخدمات المصرفية الإسلامية في الكويت، مما يؤدي إلى تجاوز إجمالي أصول البنوك الإسلامية للبنوك التقليدية. وسيبلغ إجمالي أصول الكيان المدمج الجديد نحو 16.0 مليار دينار كويتي بناء على نتائج الربع الثاني من العام 2024، مما يجعله ثالث أكبر بنك على مستوى الكويت حيث سيستحوذ على ما نسبته 14.0 في المائة من إجمالي أصول البنوك المدرجة في الكويت. وفيما يتعلق بالقروض والسلفيات، ستبلغ الحصة السوقية للكيان المدمج ما نسبته 17 في المائة، في حين سيصل إجمالي قيمة محفظة القروض المجمعة الى 12.7 مليار دينار كويتي، ليحتل بذلك مرة أخرى المركز الثالث من حيث أكبر حصة سوقية على مستوى الكويت.

السعودية

سجل المؤشر العام للسوق السعودية (تاسي) مكاسب للشهر الثاني على التوالي في يوليو 2024. ونجح المؤشر في اختراق الحاجز النفسي البالغ 12 ألف نقطة وبلغ ذروته بنهاية جلسة تداولات 21 يوليو 2024 وصولاً إلى أعلى مستويات الإغلاق عند 12,202.93 نقطة، إلا انه اتجه نحو الانخفاض قليلا بنهاية الشهر لينهي تداولات الشهر بمكاسب بلغت نسبتها 3.7 في المائة، مغلقاً عند 12,109.5 نقطة، مما يعد أعلى المستويات المسجلة في ثلاثة أشهر. وجاء أداء المؤشر مدعوماً بمجموعة من العوامل، بما في ذلك ارتفاع أسعار النفط والأرباح القوية التي أعلنت عنها الشركات السعودية عن فترة النصف الأول من العام 2024. وساهم هذا الأداء الشهري القوي في تعزيز مكاسب المؤشر العام منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه وتحريكه إلى المنطقة الإيجابية ليسجل نمواً بنسبة 1.2 في المائة. وفي أحدث تقاريره، قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعات نمو السعودية للعام 2024 إلى نسبة 1.7 في المائة، وخفضها من نسبة 2.6 في المائة، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض إنتاج النفط، وقد أثرت هذه المراجعة أيضاً على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصفة عامة، والتي من المتوقع أن تنمو بنسبة 2.2 في المائة في العام 2024.

وعلى صعيد الأداء القطاعي لهذا الشهر، فقد رجحت كفة المؤشرات القطاعية الرابحة. وأحتل مؤشر قطاع الإعلام مركز الصدارة باعتباره أفضل المؤشرات القطاعية أداءً في يوليو 2024 مسجلاً مكاسب ثنائية الرقم بلغت نسبتها 16.6 في المائة، تبعه كلا من مؤشري إدارة وتطوير العقارات والمرافق العامة، بنمو بلغت نسبته 10.7 في المائة. أما على صعيد القطاعات المتراجعة، فقد شهد مؤشر السلع طويلة الأجل أعلى معدل تراجع شهري بنسبة 2.5 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الخدمات المالية وقطاع الطاقة بانخفاضهما بنسبة 1.1 في المائة و0.9 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد قطاع البنوك، سجلت معظم البنوك المدرجة في

البورصة السعودية مكاسب خلال الشهر، مما أدى إلى ارتفاع مؤشر القطاع بنسبة 6.0 في المائة خلال الشهر. وجاءت أسهم بنك البلاد ومصرف الراجحي والبنك العربي الوطني في الصدارة، بمكاسب بلغت نسبتها 13.2 في المائة و7.0 في المائة و5.8 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، تعزى مكاسب قطاع الاتصالات بصفة رئيسية إلى نمو سعر سهم اتحاد عذيب بنسبة 5.6 في المائة، هذا إلى جانب تسجيل سهم شركة الاتصالات السعودية لمكاسب شهرية بنسبة 1.0 في المائة.

الامارات

ارتفع مؤشر فوتسي أبوظبي بنسبة 3.1 في المائة خلال شهر يوليو 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 9,338.96 نقطة ومسجلاً بذلك مكاسبه للشهر الثاني على التوالي بعد نموه بنسبة 2.2 في المائة في يونيو 2024. وعلى صعيد المؤشرات القطاعية، سجلت 7 من أصل 10 مؤشرات قطاعية نمواً خلال الشهر، فيما سجلت القطاعات الثلاثة المتبقية تراجعاً. وعلى جانب الرابحين، جاء مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية في الصدارة، بتسجيل مؤشره نمواً بنسبة 18.0 في المائة لينهي تداولات السوق مغلقاً عند 14,927.33 نقطة فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع سعر سهم مجموعة أغذية بنسبة 19.3 في المائة. كما شهدت جميع الشركات المدرجة ضمن مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية مكاسب خلال الشهر. تبعه مؤشر القطاع العقاري بتسجيله لثاني أعلى مكاسب بنسبة 16.0 في المائة، حيث شهدت معظم الشركات المدرجة ضمن المؤشر نمواً خلال الشهر بقيادة شركة الدار العقارية التي سجلت مكاسب شهرية بنسبة 18.1 في المائة، وتبعها سهم شركة إشراق للاستثمار التي سجلت مكاسب بنسبة 1.9 في المائة. ويعكس ارتفاع سعر سهم شركة الدار العقارية النتائج المالية القوية التي أعلنت عنها الشركة عن فترة النصف الأول من العام 2024. حيث سجلت الشركة صافي ربح قدره 3.3 مليار درهم إماراتي عن فترة النصف الأول من العام 2024 مقابل 2.1 مليون درهم إماراتي، بزيادة وصلت الى نسبة 57 في المائة على أساس سنوي. اما على جانب المتراجعين، جاء مؤشر قطاع المرافق العامة في صدارتها، بانخفاضه بنسبة 13.3 في المائة خلال الشهر لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 10,846.32 نقطة، وتبعه كلا من مؤشري قطاع الرعاية الصحية وقطاع تجزئة السلع الاستهلاكية التقديرية بانخفاضهما بنسبة 3.5 في المائة و1.1 في المائة، على التوالي.

سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي مكاسب شهرية للشهر الثاني على التوالي وسجل أكبر مكاسب شهرية على مستوى أسواق الدول الخليجية في يوليو 2024. إذ سجل المؤشر نمواً بنسبة 5.9 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,268.1 نقطة. وساهم هذا الأداء الشهري في تعزيز مكاسب مؤشر سوق دبي المالي منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه ودفعه إلى المنطقة الإيجابية ليصل بذلك إلى ثاني أعلى المستويات على صعيد الدول الخليجية بنسبة 5.1 في المائة. وعلى صعيد المؤشرات القطاعية، سجلت 6 من أصل 7 مؤشرات قطاعية نمواً خلال الشهر بينما تراجع القطاع الوحيد المتبقي. وسجل مؤشر قطاع المرافق العامة أكبر مكاسب شهرية بنسبة 8.3 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 904.15 نقطة بدعم رئيسي من مكاسب سهم مؤسسة الإمارات لأنظمة التبريد المركزي "إمباور" الذي ارتفع بنسبة 13.0 في المائة تقريباً في يوليو 2024. وجاء مؤشر القطاع المالي في المرتبة الثانية كأكبر الرابحين خلال الشهر بمكاسب بلغت نسبتها 7.7 في المائة بعد أن سجلت الشركة الوطنية الدولية القابضة، الشركة الوحيدة المدرجة ضمن القطاع، ارتفاعاً بنسبة 163.9 في المائة خلال يوليو 2024. وجاء مؤشر قطاع الاتصالات في المرتبة التالية، مسجلا مكاسب شهرية بنسبة 6.1 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 1,021.19 نقطة بدعم رئيسي من القفزة التي سجلها سعر سهم شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو) بنسبة 6.1 في المائة، كما شهد مؤشر قطاع العقارات نمواً قوياً في يوليو 2024 مسجلاً مكاسب بنسبة 5.3 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 8,191.60 نقطة. أما على صعيد القطاعات المتراجعة، جاء مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية في الصدارة بانخفاضه بنسبة 2.3 في المائة خلال الشهر لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 91.56 نقطة.

قطر

سجلت بورصة قطر مكاسب للشهر الثاني على التوالي في يوليو 2024. ونجح المؤشر في اختراق الحاجز النفسي عند 10,000 نقطة وبلغ أعلى مستوياته بنهاية جلسة تداولات 15 يوليو 2024 مغلقاً عند 10,196.3 نقطة قبل ان يتراجع قليلاً بنهاية الشهر لينهي تداولات الشهر بمكاسب أقل بنسبة 1.9 في المائة عند 10,154.05 نقطة، مما يعد أعلى مستويات الإغلاق المسجلة منذ

مارس 2024. وشهد مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم أداءً أفضل قليلاً وسجل نمواً بنسبة 2.9 في المائة في يوليو 2024، مما يشير إلى اهتمام المستثمرين بكافة قطاعات السوق بصفة عامة. إلا انه على صعيد أداء البورصة منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، انخفض مؤشر بورصة قطر بنسبة 6.2 في المائة، مسجلاً بذلك أكبر انخفاض على مستوى أسواق الدول الخليجية بينما انخفض مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم بنسبة 1.2 في المائة.

ويعكس الأداء القطاعي لهذا الشهر مكاسب واسعة النطاق شملت معظم قطاعات البورصة. وجاء مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية في الصدارة خلال شهر يوليو 2024 بمكاسب بلغت نسبتها 4.8 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع السلع والخدمات الاستهلاكية وقطاع الاتصالات بتسجيلهما لنمو بلغت نسبته 2.0 في المائة و1.8 في المائة، على التوالي. فعلى صعيد مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية، سجلت 7 من أصل 9 أسهم مدرجة ضمن مؤشر القطاع لمكاسب شهرية. إذ نما سعر كلا من سهمي بنك قطر الوطني ومصرف قطر الإسلامي بنسبة 4.4 في المائة و5.9 في المائة، على التوالي. وشهدت معظم الشركات المكونة لقطاع السلع والخدمات الاستهلاكية مكاسب، إذ ارتفع سعر سهم شركة ودام الغذائية بنسبة 17.2 في المائة، وتبعها سهم شركة بلدنا للصناعات الغذائية الذي سجل مكاسب بنسبة 9.0 في المائة، في حين تراجع سعر سهم شركة قطر للسينما وتوزيع والأفلام بنسبة 6.8 في المائة. وتعزى مكاسب قطاع الاتصالات بصفة رئيسية إلى نمو سعر سهم شركة أوريدو بنسبة 2.7 في المائة، في حين سجل سهم شركة فودافون قطر انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.8 في المائة.

البحرين

تراجعت بورصة البحرين للشهر الثاني على التوالي في يوليو 2024. وسجل مؤشر السوق العام انخفاضاً بنسبة 2.7 في المائة، فيما يعد أكبر خسائره المسجلة في خمسة أشهر، وأنهى تداولات الشهر دون مستوى 2,000 نقطة عند 1969.9 نقطة. وظل المؤشر واقعاً تحت الضغوط خلال معظم فترات الشهر وشهد انخفاضات مستمرة منذ بداية الشهر، مع تسجيله لمكاسب خلال خمس جلسات تداول فقط خلال الشهر. وانعكس الانخفاض أيضاً على الأداء القطاعي، حيث سجلت معظم القطاعات لخسائر خلال الشهر. وسجل مؤشر المواد الاساسية أكبر انخفاض خلال الشهر بخسارته نسبة 9.3 في المائة من قيمته، تبعه كلا من مؤشري قطاع العقارات السلع الاستهلاكية الكمالية بانخفاض بلغت نسبته 3.4 في المائة و3.2 في المائة، على التوالي. في المقابل، ارتفع مؤشري قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية وقطاع الاتصالات، وإن كان بوتيرة هامشية بلغت نسبتها 0.6 في المائة و0.1 في المائة، على التوالي، خلال شهر يوليو 2024. وفيما يتعلق بالأداء منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، لم يشهد مؤشر السوق الرئيسي تغيراً يذكر بعد أن تلاشت مكاسبه تماماً حتى يونيو 2024 على خلفية الانخفاض الحاد المسجل في يوليو 2024. اما على صعيد الأداء القطاعي، شهد مؤشر القطاع العقاري أكبر انخفاض منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، بفقده نسبة 12.9 في المائة من قيمته، تبعه كلا من مؤشري قطاع تجزئة السلع الاستهلاكية وقطاع المواد الأساسية، بانخفاضهما بنسبة 7.7 في المائة و6.6 في المائة، على التوالي.

عمان

تراجع أداء بورصة عمان للشهر الثاني على التوالي في يوليو 2024، وإن كان بوتيرة هامشية مقارنة بالانخفاض المسجل الشهر السابق. إذ انخفض مؤشر سوق مسقط 30 بنسبة 0.5 في المائة وأنهى تداولات الشهر مغلقاً عند 4,661.6 نقطة بعد شهر من الأداء المتقلب، مما يعكس انخفاض كافة المؤشرات القطاعية الثلاثة. وشهد مؤشر القطاع الصناعي أكبر انخفاض بنسبة 2.1 في المائة، تبعه كلا من مؤشري القطاع المالي وقطاع الخدمات بنسبة 1.14 في المائة و0.1 في المائة، على التوالي. كما أثر الانخفاض الشهري على الأداء الإيجابي للمؤشر منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، والذي وصل إلى نسبة 3.3 في المائة بنهاية يوليو 2024. أما من حيث أداء قطاعات السوق المختلفة، سجلت جميع المؤشرات القطاعية الثلاثة نمواً جيداً منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه. وجاء سهم شركة المطاحن العمانية في قائمة أفضل الأسهم اداءً هذا الشهر بتسجيله لمكاسب بلغت نسبتها 18.0 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة فولتامب للطاقة ومطاحن صلالة بمكاسب بلغت نسبتها 13.2 في المائة و9.9 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد الأسهم الخاسرة، جاء سهم شركة الخليج الدولية للكيماويات في الصدارة، بخسارته نسبة 24.5 في المائة من قيمته، تبعه كلا من سهمي شركة الباطنة للتنمية والاستثمار وشركة الأسماك العمانية، بخسائر شهرية بلغت نسبتها 22.2 في المائة و18.4 في المائة،

على التوالي. وفي السوق الأولية، كشف تقرير صادر عن وكالة رويترز عن تخطيط شركة أسياد جروب للخدمات اللوجستية المملوكة لجهاز الاستثمار العماني لطرح أسهم ذراعها للشحن البحري شركة أسياد للشحن والتي تركز على شحن الغاز الطبيعي المسال للاكتتاب العام الأولي بنهاية العام.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com